السماع النحوي عند ابن مالك (ت:٦٧٢هـ) في خزانة الأدب للبغدادي (ت:١٠٩٣هـ) دراسة في الشواهد (القرآنية والحديثية والشعرية)

Grammatical Listening According to Ibn Malik (d. 672 AH) in Al-Baghdadi's (d. 1093 AH) Khizanat al-Adab: A Study of the Evidence (Quranic, Hadith, and Poetic)

إعداد

م.د مثنى عدنان محمد عداي

Prepared by Dr. Muthanna Adnan Muhammad Adai

١٤٤٧هـ ٢٠٢٥م

المقدمة:

الحمدُ للهِ رب العالمين، والصلاة والسلام على خير المرسلين، وعلى آله وأصحابهِ أجمعين.

أمَّا بعد:

فقد شكلت الشواهد النحوية بمصادرها المختلفة (القرآن الكريم، والحديث الشريف، والشعر العربي) الأساس الذي استند إليه النحاة في تقعيد اللغة، وتقرير قواعدها، وتوجيه اختلافاتهم.

ومن بينِ هذهِ المصادر كان السماع، بما يحمله من قوة الدلالة وشرعية الاحتجاج، أداة رئيسة في بناء النظرية النحوية عند أبرز علماء العربية وعلى رأسهم ابن مالك.

ويُعدُّ كتاب (خزانة الأدب) لعبد القادر البغدادي من أهم المصنفات التي حفظت لنا ذخائر النحو العربي، بما فيها من آراء نحوية، وشواهد لغوية من القرآن الكريم، والسنة، والشعر.

وقد نقل المؤلف فيه كثيرًا من أقوال ابن مالك، وضمنها شواهده واستدلالاته النحوية، وانطلاقًا من هذا يأتي هذا البحث ليسلط الضوء على الشواهد النحوية التي اعتمدها ابن مالك كما وردت في (خزانة الأدب) مركزًا على تحليل الشواهد القرآنية، والحديثية، والشعرية من حيث توظيفها النحوي ودورها في تقعيد المسائل، بعيدًا عن الخوض في الجوانب التمهيدية أو التراجم التي سبق أن تناولتها دراسات أخرى.

وبناءً على ذلك كان هدف البحث: تحليل تلك الشواهد التي استند إليها ابن مالك في النحو والكشف عن منهجه في توظيف سماع تلك الشواهد وإبراز دورها في بناء القواعد النحوية.

ثم خُتم البحث بخاتمة ما توصل إليه البحث من نتائج، وثبت للمصادر والمراجع التي اعتمد عليها في كتابه هذا البحث، وفي الختام نحمد الله الذي علم بالقلم علم الإنسان ما لم يعلم.

المبحث الأول

الشواهد القرآنية

يُعدُّ القرآن الكريم أسمى مصادر السماع النحوي وأوثقها عند علماء العربية؛ إذ جاء في أعلى درجات الفصاحة والبلاغة.

واحتوى على الأساليب في أنقى صورها، وقد اعتمد النحاة عليه في الاستشهاد على القواعد النحوية والصرفية؛ لأنَّهُ نزل بلسان عربي مبين، فكان حجة قاطعة في تقرير القواعد وردَّ الشاذ منها، ولأجل مكانتهِ الدينية واللغوية، لم يقدم عليه نص آخر في الاحتجاج النحوي. بل كان المرجع الأول الذي يُبتدأ به الاستشهاد، ثم تليه بقية المصادر من الشعر الجاهلي، والنثر العربي الفصيح، ومن هنا فإنَّ الشواهد القرآنية عند ابن مالك في (خزانة الأدب) للبغدادي تمثل الركيزة الأولى في بيان منهجه السماعي، واعتماده على النصوص الموثوقة في تأسيس القواعد النحوية.

وانطلاقًا من هذهِ المكانة المرموقة للقرآن الكريم في ميزان الاحتجاج النحوي، اعتمد ابن مالك –كما أورده البغدادي في خزانة الأدب– على طائفة من الآيات الكريمة لتأييد اختياراته النحوية وبيان أوجه الاستعمال العربي الفصيح.

وسنعرض فيما يأتي أبرز هذهِ الشواهد القرآنية، محلّلين بنيتها النحوية، ومبينين وجه الاستشهاد بها في ضوء منهجه السماعي، ومنها:

قوله تعالى: ﴿قَالُواْ تَٱللَّهِ لَقَدۡ ءَاثَرَكَ ٱللَّهُ عَلَيۡنَا﴾ [يوسف:٩١]، استشهد ابن مالك بهذهِ الآية على قاعدة اقتران قد بـــ(اللام) مع (قد) في جواب القسم إذا كان الفعل متصرفًا. ونقل البغدادي احتجاج ابن مالك بهذا النص القرآني في خزانته بقوله: ((إن كان الفعل متصرفًا، فالأكثر أن يقترن باللام مع (قد) كقوله تعالى: ﴿قَالُواْ تَٱللَّهِ لَقَدۡ ءَاثَرَكَ ٱللَّهُ عَلَيۡنَا﴾ ، وقد يُستغنى عن اللام في النثر والنظم))[١].

(١) شرح التسهيل: ٢١٤/٣، وخزانة الأدب: ٧٣/١٠.

فيشير ابن مالك في هذا النص القرآني الكريم إلى ظاهرة تركيبية مهمة في جواب القسم، وهي اقتران (قد) باللام إذا كان الفعل متصرفًا كما في الآية. ﴿ءَاثَرَكَ﴾ فعل متصرف ماضٍ، سبقته (قد) وسبقتها (اللام) جوابًا للقسم بـــ ﴿تَٱللَّهِ﴾ وهو الأسلوب الغالب في استعمال هذا التركيب، ولكن يجوز حذف هذهِ اللام في بعض المواضع، وخاصة في النثر والشعر، مما يدل على مرونة الأسلوب العربي.

وفي مسألة اللام الجارة لـــ(ما) الكافة في قول الشاعر(١):

وإِنَّـــا لَمِمَّـــا نَضْـــرِبُ الكَـــبْشَ ضَـــرْبَةً على رأسِهِ تُلْقَـــى اللســـانَ مِـــنَ الفَـــمِ

إذ ذكر البغدادي في هذا الموضع أنَّ (لما) تتكون من (اللام) الجارة، و(ما) الكافة، وإنَّ دخول (ما) على (اللام) قد أحدث تغييرًا في المعنى؛ إذ لم تعد (اللام) جارة على معناها الأصلي، بل أصبحت بمعنى (ربما) تفيد التكثير أو التقليل(٢).

ثم نقل عن ابن مالك أنَّهُ على نفس هذا النهج استدل بقوله تعالى: ﴿وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ﴾ [البقرة:١٩٨] مشيرًا إلى أنَّ (ما) الكافة دخلت على (الكاف) فحولت معناها من مجرد التنبيه إلى التعليل، فيكون المعنى: (أذكروه لهدايتهِ إياكم) لا لمجرد مشابهة هدايتهِ(٣).

فيكشف لنا هذا الموضع عن دقة ابن مالك في تتبع أثر (ما) الكافة في تغير دلالة الحروف، واستعداده لتجاوز الوظيفة الإعرابية إلى التعليل الدلالي والتأويلي.

بعد أن تطرق ابن مالك إلى أثر (ما) الكافة في تغيير المعاني التركيبية والدلالية يستمر في تحليل طواهر نحوية دقيقة من أبرزها:

مسألة العطف على اسم (إن) وتقديم بعض الأركان وتأخيرها مستندًا إلى شواهد قرآنية وشعرية أبرزها قوله تعالى: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُۥٓ﴾ [التوبة:٣].

---

(١) شعر أبي حية النميري: ١٧٤.

(٢) يُنظر: خزانة الأدب: ٢١٤/١٠.

(٣) يُنظر: خزانة الأدب: ٢١٤/١٠.

جاء هذا الموضع في معرض شرح البغدادي لبيت الشاعر(١):

وإلّـــا فـــاعْلَموا أنّـــا وأنـــتُم بُغـــاةٌ مـــا بَقِينـــا فـــي شِـــقاق

نقل البغدادي أنَّ سيبويه استشهد بالآية الكريمة عند شرحهِ لمسألة العطف على اسم (إن)؛ إذ قال: إنَّ عمرو منطلق وسعيد، فـ(سعيد) مرتفع على وجهين: حسن وضعيف، أمَّا الضعيف: فيكون محمولًا على الاسم المضمر في المنطلق.

وأمَّا الحسن: فيكون محمولًا على الابتداء لأنَّ معنى (إنَّ زيدًا منطلق): زيد منطلق، و(إن) دخلت للتوكيد، وفي القرآن مثل ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥٓ﴾(٢).

ويشير البغدادي أنَّ ابن مالك قد وافق التأويل فقال في شرح التسهيل: ومثل (إن) (لكن) في رفع المعطوف: (أنَّ) إذا تقدمها علم أو معناه، ثم مثل العلم بالبيت ومثل معناه بهذهِ الآية(٣).

وبهذا تتضح ملامح منهج ابن مالك في السماع النحوي من خلال موقفه من العطف على اسم (إن) وتقديم بعض العناصر وتأخيرها إذا استند في ذلك إلى شواهد قرآنية عالية المقام، تظهر عمق فقهه بالسياقات البلاغية والنحوية، وقدرته على تأويل ما قد يبدو مخالفًا للقياس من خلال النظر في النية والسياق وبعد أن تبينت لنا أثر الدلالة السياقية التي احتج بها ابن مالك في جواز العطف على اسم (إنَّ) بناءً على محل المعنى.

يذهب البغدادي في خزانتهِ ليوضح لنا دلالة سياقية أخرى احتج بها ابن مالك وهي دلالة (من) على الفصل بين المتضادين أوضح ذلك البغدادي في معرض حديثهِ عن دلالات (من) في قول الشاعر(٤):

فإمَّـــا أنْ تَكـــونَ أَخِـــي بحَـــقٍّ فـــأَعْرِفَ مِنْـــكَ غَثِّـــي أَوْ ســـمِينِي

إذ نقل البغدادي هذا الشاهد عن شروح ألفية ابن مالك وكتاب مغني اللبيب بروايتين:

---

(١) ديوان بشر بن أبي خازم: ١١٦.

(٢) يُنظر: الكتاب:٢/١٤٤، وخزانة الأدب: ١٠/٢٩٤-٢٩٥.

(٣) يُنظر: خزانة الأدب: ١٠/٢٩٥، وشرح التسهيل: ٢/٢٠.

(٤) المفضليات: ٢٩٢.

أحدهما: وأَعْرِفَ مِنْكَ غَثِّي أَوْ سمِينِي(١).

والأخرى: غَثِّي مِنْ سمِينِ(٢).

وبيَّن أنَّ (من) الأولى ابتدائية تفيد ابتداء الغاية في المعنى، و(من) الثانية للبدل كقوله تعالى: ﴿أَرَضِيتُم بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مِنَ ٱلْءَاخِرَةِ﴾ [التوبة:٣٨]، أي: بدلًا منها ، ثم أضاف دلالة أخرى لـــ(من) وهي دلالة الفصح بين المتضادين (غَثِّي مِنْ سمِينِي)، أي الرديء والجيد(٣).

وهذا ينسجم مع ما احتج به ابن مالك في توسيع دلالة (من) لتشمل الفصل بين المتضادين مما يخرجها عن حدود المعنى الحرفي المعهود (الابتداء، التبعيض، التعليل) إلى المعنى السياقي المعتمد على السماع في أعلى مراتبه وهو الذكر الحكيم في قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ ٱلْمُفْسِدَ مِنَ ٱلْمُصْلِحِ﴾ [البقرة:٢٢٠] أي: أنَّ لله العلم بين المتضادين المفسد والمصلح(٤).

ومن الشواهد الأخرى التي نقل فيها البغدادي احتجاج ابن مالك بالشواهد القرآنية ببناء القواعد النحوية، نقل احتجاجه بشاهدٍ قرآني معززًا بشواهد شعرية، وذلك في مسألة جواز دخول اللام على (أن) الشرطية أو إحدى أخواتها من أدوات الشرط.

ذكر ذلك البغدادي في أثناء نقله لحديث الرضي عن تلك المسألة مستشهدًا على ذلك بقول الشاعر(٥):

لئِن كَــانَ مــا حُدِّثْتُــهُ اليــومَ صــادِقًا أَصُمْ فِي نهار الْقَــيْظِ للشَّــمسِ بادِيَــا

إذ نقل البغدادي عن الرضي أنَّ قوله (أصم) جاء جوابًا مجزومًا لأن الشرطية، بعد تقدم القسم المستمر بهِ بواسطة اللام الموطئة أو المؤذنة بوجود قسم محذوف وإنَّ (أصم) هنا جواب

---

(١) يُنظر: خزانة الأدب: ٨١/١١، وشرح أبيات مغني اللبيب: ١٤/٢، والمفضليات: ٢٩٢.

(٢) يُنظر: خزانة الأدب: ٨١/١١، وتوضيح المقاصد والمسالك: ١٠٥/٢، ومغني اللبيب: ٨٦/١، وشرح الأشموني: ٣٨٥/٢، وحاشية الصبان: ١٦٢/٣.

(٣) يُنظر: خزانة الأدب: ٨١/١١-٨٢.

(٤) يُنظر: خزانة الأدب: ٨٢/١١، وشرح التسهيل: ١٣٧/٣.

(٥) لم ينسبه البغدادي لقائل معين. خزانة الأدب: ٣٣٧/١١.

قسم محذوف لا جواب أداة الشرط (إن)، وذلك لدلالة اللام الداخلة على (أن) بوجود القسم المقدر(١).

ثم نقل البغدادي احتجاج ابن مالك بأنَّ هذهِ اللام أكثر ما تكون مع (إن) الشرطية، ولكنَّها قد تدخل على مقارنتها من أخواتها نحو: (لما) في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِۦ وَلَتَنصُرُنَّهُۥ﴾ [آل عمران: ٨١].

ومثله أيضًا (لما، ومتى) في قول القطامي(٢):

ولمـــا رُزقـــتَ ليأتينّـــك سَـــيْبُه جَلَبـــا، ولـــيس إليـــكَ مـــالم تُـــرزق

لمتى صـــلحت ليُقضَـــيَنْ لـــك صـــالحٌ ولتُجْـــزينَّ إذا جُزيَـــت(٣) جمـــيلا(٤)

وخلاصة ما تقدم يتبين أنَّ ابن مالك في هذهِ المسألة قد حافظ على ترتيب مصادر السماع في الاحتجاج النحوي، فقد بدأ بالقرآن الكريم باعتباره المصدر الأعلى في الاستشهاد ثم دعم القاعدة بالشعر العربي الفصيح.

المبحث الثاني

الشواهد الحديثية

وبعد أن انتهينا من المبحث الأول والذي كان استقراءًا للشواهد القرآنية التي اعتمدها ابن مالك في بناء القواعد النحوية، وبين ما انطوت عليه من دقة في الاستشهاد ، وعمق في الاستنباط، نلج الآن إلى المبحث الثاني من دراستنا والذي خصص لدراسة الشواهد الحديثية، وهي نصوص وردت عن رسولنا الكريم (ﷺ) إلا أنها جمعت في عصور تالية لعصور الاحتجاج،

(١) يُنظر: خزانة الأدب: ٣٣٧/١١، وشرح الرضي على الكافية: ٤٥٧/٤.

(٢) ديوان القطامي: ٢٥٧.

(٣) لم ينسبه البغدادي لقائل معين. خزانة الأدب: ٣٣٩/١١.

(٤) لم ينسبه البغدادي لقائل معين. خزانة الأدب: ١١٠/٢، ويُنظر: شرح ديوان الحماسة: ١٥٧، وشرح ديوان المتنبي للعكبري: ١٠/١.

وسنتطرق في هذا المبحث إلى دراسة تلك الشواهد للوقف على أهميتها في الاستدلال النحوي عند ابن مالك بحسب ما نقله عنه البغدادي في خزانتهِ، ومنها:

المسألة الخلافية التي خالف فيها ابن مالك الزمخشري في إمكانية ورود الظرف (قط) مع الكلام المثبت على خلاف الزمخشري الذي يؤكد بوجوب ورودها مع المنفي.

وإن جاء ما خالف لذلك يجب تأويله بالمنفي. نقل ذلك البغدادي في أثناء استشهاده بقول الشاعر(١):

جاؤُوْا بمَذْقٍ هل رَأَيْتَ الذئبَ قَطْ

بقوله: ((أورده صاحب الكشاف عند قوله تعالى: ﴿**وَٱتَّقُواْ فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ**﴾ [الأنفال:٥٢]، على أن: ﴿**لَّا تُصِيبَنَّ**﴾ صفة لـــ﴿**فِتْنَةً**﴾ على إرادة القول كهذا البيت.

... و(قط) استعملت هنا مع الاستفهام مع أنَّها لا تستعمل إلا مع الماضي المنفي؛ لأنَّ الاستفهام أخو النفي في أكثر الأحكام ، لكن قال ابن مالك: قد ترد في الإثبات، واستشهد له بما وقع في حديث البخاري في قوله: "**قَصرنَا الصَّلَاة فِي السّفر مَعَ النَّبِي (ﷺ) أَكثر مَا كُنَّا قطّ**"(٢).

وهذا الشاهد الحديثي في نظر ابن مالك يصلح لتوسيع القاعدة النحوية بما يدل على أنَّ (قط) قد ترد في سياق الإثبات لاسيما إذا دلت القرائن على المعنى المقصود مما يظهر مرونة اللغة في بعض مواضعها.

ويبرز اعتماد النحويين كابن مالك على الشواهد الحديثة إلى جوانب الشواهد القرآنية والشعرية في تقرير الأحكام النحوية وتطويرها.

---

(١) صحيح البخاري: ٥٩٧/٢.

(٢) خزانة الأدب: ١١٠/٢، ويُنظر: الكشاف: ٢١١/٢، وشرح التسهيل: ٢٢١/٢.

ومن مواطن احتجاج ابن مالك بالشواهد الحديثية ما نقله عنه البغدادي في مسألة خلافية وهي إلحاق نون الوقاية مع ياء المتكلم في بعض الكلمات نحو (قط، وقد) في قول الشاعر(١):

قــدْني مِــن نَصــر الخُبيبَــين قــدِي لــيس الإمــامُ بالشَّــحيح المُلحــدِ

إذ نقل البغدادي في هذا الشاهد عدة وجهات نظر مختلفة.

أحدها: نقله عن الرضي: وهو أنَّ (قدي، وحظي) من دون نون الوقاية ضرورة شعرية(٢).

وثانيها: وجه نظر الخليل بحسب ما ذكره عنه سيبويه من أنَّ العرب كانوا يريدون أن يضيفوا ياء المتكلم إلى كلمات آخرها ساكن وهي (قد، وقط، ولدن) لكنهم لم يحبوا كسر الحرف الأخير، ولم يحبوا أن يأتوا بياء مباشرة بعد ساكن ثقيل، فأدخلوا النون قبل الياء، والنون مناسبة لأنَّها تستعمل أصلًا في ضمائر المتكلم فبقيت الكلمة في نسق الضمائر المألوف(٣).

وثالثها: هو ردّ الزمخشري والبيضاوي لرأي الخليل بجواز تحريك نون (لدن) والاستغناء من نون الوقاية مستندين في ذلك على قراءة نافع لقوله تعالى: ﴿**قَدْ بَلَغْتَ مِن لَّدُنِّي عُذْرًا**﴾ [الكهف:٧٦](٤).

وأمَّا وجهة النظر الرابعة التي نقلها البغدادي فهي خاصة بابن مالك، إذ احتج ابن مالك على أنَّ هذهِ النون غير لازمة يجوز حذفها وبقائها مستدلًا على ذلك بقوله (ﷺ): (قطي قطي بعزتك)(٥)، يروى بسكون الطاء مع الياء وبدونها(٦).

والملاحظ على موقف ابن مالك هذا أنَّهُ قد اتبع في التعامل مع القاعدة اللغوية، إذ لا يكتفي بالاستشهاد بالشعر على ما فيه من احتمالات الضرورة، بل يعزز رأيه بشاهد حديثي، يُعدُّ أبلغ في

---

(١) لم ينسبه البغدادي لقائل معين. خزانة الأدب: ٣٨٢/٥، ولكنه نسب في كتاب شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية: ٢٢٨/١ للشاعر حميد بن مالك الأرقط، شاعر أموي.

(٢) يُنظر: خزانة الأدب: ٣٨٢/٥، وشرح الرضي على الكافية: ٤٥٣/٢.

(٣) يُنظر: خزانة الأدب: ٣٨٢/٥، والكتاب: ٣٧١-٣٧٢.

(٤) يُنظر: خزانة الأدب: ٣٨٣/٥، والكشاف: ٧٣٦/٢، وتفسير البيضاوي: ٢٨٩/٣.

(٥) صحيح مسلم: ٢٨٤٨/٤.

(٦) يُنظر: خزانة الأدب: ٣٨٤/٥، وشرح التسهيل: ١٣٧/١.

حجيته عنده، إذ هو نثر فصيح من كلام النبي (ﷺ)، وهو عنده مقدم عن الضرورة الشعرية في إثبات القاعدة أو توسيعها.

بعد أن ذكرنا استدلال ابن مالك –كما نقل عنه البغدادي في خزانة الأدب– بحديث النبي (ﷺ): (قطي قطي بعزتك).

على أنَّ نون الوقاية غير لازمة وأنَّها جائزة الحذف كما يجوز إبقاؤها، موسعًا بذلك دائرة الاحتجاج بالقواعد النحوية، ورافضًا الاقتصار على الشواهد الشعرية وما يعتريها من ضرورات.

ثم أورد عنه البغدادي حديثًا آخر وسع فيه ابن مالك دائرة الاحتجاج أيضًا، وهو جواز حذف الفاء الرابطة لجواب الشرط إن كان الشرط جملة أسمية، وقد استدل لذلك بقول الشاعر(١):

مـــن يفعـــلِ الحســـناتِ اللهُ يشـــكرها

إذ يرى البغدادي أنَّ الفاء الرابطة محذوفة من جواب الشرط الجملة الأسمية (الله يشكرها للضرورة والأصل: (فالله يشكرها)(٢).

ثم نقل قول النحاس الذي ذهب فيه إلى جواز الحذف في ذلك إذا علم المعنى. مستشهدًا بقراءة قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتۡ أَيۡدِيكُمۡ﴾ [الشورى:٣٠]، بحذف الفاء، ومنهُ أيضًا قوله تعالى: ﴿إِن تَرَكَ خَيۡرًا ٱلۡوَصِيَّةُ لِلۡوَٰلِدَيۡنِ﴾ [البقرة:١٨٠](٣).

ثم أضاف البغدادي احتجاج ابن مالك بالحديث الشريف يؤكد فيه هذا الرأي بقوله: ((وكذلك جوز ابن مالك الحذف، ومنه حديث القطة "**فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا وَإِلَّا فَاسْتَمْتِعْ بِهَا**"(٤))(٥).

---

(١) لم ينسبه البغدادي لقائل معين. خزانة الأدب: ٤٩/٩. بينما نسبه جلال الدين السيوطي لعبد الرحمن بن حسان بن ثابت رضي الله عنهما، ولكعب بن مالك. يُنظر: شرح شواهد المغني: ١٧٨/١.

(٢) يُنظر: خزانة الأدب: ٤٩/٩.

(٣) يُنظر: خزانة الأدب: ٥٠/٩، ومعاني القرآن للنحاس: ٣١٦/٦، والسبعة في القراءات: ٥٨١/١.

(٤) يُنظر: صحيح البخاري: ١٦٦/٣.

(٥) خزانة الأدب: ٥٠/٩، ويُنظر: شرح التسهيل: ٩١/٤.

وخلاصة القول أنَّ نقل البغدادي للشاهد الشعري الذي وصف بأنَّ ما جاء فيه ضرورة، ثم استدلاله برأي النحاس المعزز بالقرآن الكريم، ثم استدلال ابن مالك بالحديث الشريف.

يدل على مكانة الحديث عند النحاة في توسيع دائرة الاحتجاج واعتماده مصدرًا أساسيًا بعد القرآن الكريم في بناء القواعد النحوية.

وكذلك من أمثلة اعتماد الحديث الشريف مصدرًا مهمًا لتوسيع دائرة الاحتجاج عند ابن مالك هو جواز مجيء الفعل الماضي في جواب الشرط غير مقترن بالفاء.

إذ ذكر ذلك البغدادي على أنَّهُ خاص بالشعر مستدلًا على ذلك بشاهد شعري. ثم نقل احتجاج ابن مالك على أنَّ ذلك جائز لوروده في حديث أفصح العرب بقوله(١):

مَـــنْ يَكِـــدْنِي بسَـــيِّءٍ كُنْـــتُ مِنْـــهُ كَالشَّـــجَا بَـــيْنَ حَلْقِـــهِ وَالْوَرِيـــدِ

على أنَّ مجيء الشرط مضارعًا مجزومًا والجزاء ماضيًا خاص بالشعر عند بعضهم، قال ابن مالك: الصحيح الحكم بجوازه لثبوته في كلام افصح الفصحاء، قال (ﷺ): ((مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ الْقَدْرِ، إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ(٢))(٣).

ويظهر هذا المثال كسابقيه المنهج الذي سار عليه ابن مالك في بناء قواعد النحو من خلال الموازنة بين الشاهد الشعري المقيد والشاهد الحديثي المطلق.

مما يُضفي على الحكم النحوي سعة ومرونة، بعيدًا عن الحصر والتضييق الذي اعتمده بعض النحويين الأوائل.

---

(١) ديوان أبي زيد الطائي: ٥٢.

(٢) صحيح مسلم: ٥٢٣/١.

(٣) خزانة الأدب: ٧٦/٩، ويُنظر: شرح التسهيل: ٩/٤.

المبحث الثالث

الشواهد الشعرية

والآن بعد ما ألمحت فيما مضى إلى الشواهد الحديثية وما أبانته من مرونة السماع النحوي واتساع دائرته، فإنَّ مقام البحث يقتضي أن نخرج بعد ذلك على الشواهد الشعرية وهي أوسع ميادين الاحتجاج وأغزرها مادة ، فقد كان الشعر على امتداد عصور العرب، ديوان لغتهم ومجلى فصاحتهم ومورد النحاة الأصيل بعد القرآن الكريم في تقعيد القواعد وبسط الأحكام.

ومن هنا تتأكد أهمية النظر في ما أورده ابن مالك من هذهِ الشواهد بحسب ما نقله عنه البغدادي في خزانة الأدب، إذ تكشف عن منهجه في الانتقاء والتوظيف وتضيء جوانب من مسلكه في الاستدلال وإرساء الأصول الشعرية.

ومن أمثلة تلك الشواهد الشعرية قول الشاعر(١):

فَقُلْتُ لَهُ لَمَّا تَمَطَّى بصُلْبِهِ وَأَرْدَفَ أَعْجَازًا وَنَاءَ بَكَلْكَلِ

نقل البغدادي في هذا الشاهد استدلال ابن مالك أنَّ (الواو) فيقوله (أردف، وناء) لا تدل على الترتيب الزمني كما هو ظاهر في البيت أي أنَّ ظاهر البيت يبدو فيه ترتيب الأفعال أنَّ الجمل قد تمطى بصلبه ثم أردع إعجازًا ثم ناء بكلكل، وهو ما يفهم منه أنَّ التمطي قد وقع أولًا، ثم الأرداف ثم النهوض(٢).

غير أنَّ ابن مالك كما نقله البغدادي، يفند هذا الترتيب الظاهري ويبين أنَّ الواقع الحسي يخالف هذا الترتيب إذ أنَّ البعير –بحسب وظيفته– ينهض أولًا بكلكلهِ (مقدم جسده).قبل أن يتمطى أو يردف إعجازه فلذلك قال ابن مالك: الواو لا تدل على الترتيب(٣)، مستشهدًا بهذا البيت.

---

(١) ديوان أمرؤ القيس: ١٣٧.

(٢) يُنظر: خزانة الأدب: ٢٧١/٣، وشرح الكافية: ١٢٠٥/٣-١٢٠٦.

(٣) يُنظر: المصدران أنفسهما.

أنَّ الأصل في ترتيب الأفعال فإنَّ: قلت له لما ناء بكلكله، وتمطى بصلبه و(أردف إعجازًا) لكن الشاعر قدم بعضها وأخر بعضها لمراعاة الوزن أو الفاصلة ، أو التناسب الفني، دون أن يكون القصد إحداث ترتيب زمني حقيقي.

فمنهم من هذا أن ابن مالك لا يسلم بدلالة الواو دائمًا على الترتيب بل يراها أداة ربط مطلقة لا تتضمن بالضرورة بعدًا زمنيًا.

ومن الشواهد الشعرية التي نقل فيها البغدادي احتجاج ابن مالك بالشواهد الشعرية، الشاهد الذي يتحدث عن ظاهر الحذف النحوي في قول الشاعر(١):

فَقُلْتُ: يَمِينُ اللهِ أبْرَحُ قَاعِداً

إذ ذهب البغدادي إلى أنَّ هذا الشاهد من شواهد حذف حرف النفي (لا) من المضارع الواقع جوابًا للقسم، وأصله: (لا أبرح). وقد بيَّنَ أنَّ هذا الحذف جائز ومسموع في كلام العرب، بخلاف الفعل الماضي والجملة الأسمية، فإنَّ الحذف معهما غير قياسي(٢).

ثم أشار ضمن هذا المواضع إلى ما نقل عن ابن مالك من أنَّ حذف حرف النفي يكثر إذا تقدم النفي على القسم، واحتج بذلك بقول عن العرب، وشاهد شعري لعبد الله ابن رواحة، وفي كلا المثالين حذف النافي مع الماضي بقوله: ((قال ابن مالك: ويكثر ذلك إن تقدم نفي على القسم كقوله:

فلا والله نادى الحيُّ ضَيْفي

أي: لا نادى، وأمَّا الثاني فكقول عبد الله بن رواحة(٣):

فـــوالله مـــا نِلـــتُم ولا نِيـــلَ مـــنكم بمُعْتَـــــدلٍ وَفْـــــقٍ ولا متقـــــارِبِ

---

(١) ديوان أمرؤ القيس: ١٣٧.

(٢) يُنظر: خزانة الأدب: ٩٣/١٠.

(٣) نسبه البغدادي في خزانة الأدب: ٩٤/١٠، لعبد الله بن رواحة، ولكني لم أعثر عليه في ديوانه.

أراد: ما نلتم فحذف ما النافية وأبقى الموصولة))[١].

بعد أن عرض البغدادي لمسألة حذف أداة النفي قبل الفعل المضارع. ورأى أنَّ ذلك قليل في الاستعمال في حين أنَّهُ جائز في الاستعمال عند ابن مالك لورود السماع به. ينتقل البغدادي بعده إلى شاهدٍ آخر يتعلق بزيادة حرف الجر (على) قبل (من)، وهو قول الشاعر[٢]:

إنّ الكـــــريم وأبيـــــك يَعْتَمِـــــلْ إنْ لم يَجِـدْ يومـاً علـى مَـنْ يَتَّكِـل

وقد نقل البغدادي عن الشجري أنَّهُ رفض القول بزيادة حرف الجر في هذا الموضع وحمل البيت على معنى التقديم، والتأخير، ويرى أنَّ هذا التقديم قبيح سوغته الضرورة، والأصل من يتكل عليه[٣].

وفي هذا السياق أورد البغدادي شاهدًا آخر نقله عن ابن مالك يحتج به على جواز زيادة حرف الجر (الباء) قبل (من) وذلك قوله:

ولَـا يُؤَاتِيـكَ فِيْمَـا نَـابَ مِـنْ حَـدَثٍ إلا أَخُـو ثِقَـةٍ فَـانْظُرْ بِمَـنْ تَثِـقُ

وقد علّق ابن مالك على هذا البيت بأنَّ الأصل: (من تثق به) وزاد الباء قبل (من) عوضًا. مستندًا في ذلك على ما ذكره ابن جني من قول الراجز (على من يشكل) أراد إن لم يجد من يشكل عليه فحذف (عليه) وزاد (على) قبل (من) عوض[٤].

توجيه يبرز مرونة التركيب العربي، ويجيز مثل هذا التصرف عند وجود مقتضيٍ معنوي أو وزن شعري.

وهكذا فإنَّ البغدادي يجمع بين نقد القول بالزيادة في بعض المواضع كما في بيت (يعتمل) وبين استيعاب الشواهد التي قيل فيها النحاة الزيادة لعلة تركيبية أو بلاغية كما في استشهاده بقول ابن مالك.

---

(١) خزانة الأدب: ٩٤/١٠، ويُنظر: شرح التسهيل: ٢١٢/٣.

(٢) ذكر البغدادي أنَّ هذا البيت من شواهد سيبويه. يُنظر: خزانة الأدب: ١٤٣/١٠، والكتاب: ٨١/٣.

(٣) يُنظر: خزانة الأدب: ١٤٣/١٠، وأمالي ابن الشجري: ٤٤٠/٢.

(٤) يُنظر: خزانة الأدب: ١٤٤/١٠، وشرح التسهيل: ١٦١/٣.

ويظهر هذا النهج توازن البغدادي بين الاحتراز في الحكم النحوي والانفتاح على شواهد السماع المعتمدة عند الأئمة.

بعد أن عرض البغدادي جملة من المسائل النحوية التي عدت مخالفة للقياس. وجد أنَّ ابن مالك لها مخرجًا بالاعتماد على ما ورد في المسموع من كلام العرب المنظوم. ومن هذا المنطلق بتنقل البغدادي إلى مسألة نحوية أخرى استطاع ابن مالك أيضًا أن يجد لها سندًا من الشعر العربي، وهي قول الشاعر(١):

همـــا خيّبـــاني كـــل يَـــوْم غنيمـــةٍ وأهلكـــتهم لَـــو أَن ذَلِـــك نَـــافِع

ليبين من خلاله أنَّ خبر (أن) الواقعة بعد (لو) قد يجيء. وإن كان قليلًا وصفًا مشتقًا.

ولا يشترط أن يكون فعلًا، وإن كان الفعل هو الغالب في الاستعمال، فـــ(نافع) في هذا الموضع اسم فاعل وهو خبر (إن) وقد جاء بعد (لو) مخالفًا للأكثر من مجيء الخبر فعلًا مضارعًا كقولهم: لو أنَّ ذلك ينفع(٢).

وفي تعزيز هذا التوجيه استحضر البغدادي قول ابن مالك الذي نص فيه على جواز مجيء خبر (أن) بعد (لو) أسمًا مشتقًا محتجًا له بذلك بقول الشاعر:

لَـــوْ أَنَّ حَيّـــاً مُـــدْرِكُ الْفَلَـــاحِ أَدْرَكَـــهُ مُلَاعِـــبُ(٣) الرِّمَـــاحِ(٤)

وخلاصة هذهِ المسألة أنَّ ابن مالك توسع في قبول ما خالف القياس إذا ورد عن العرب في أشعارهم فجعله وجهًا معتبرًا من وجوه الاستعمال.

ومن المسائل التي احتج بها ابن مالك بالشواهد الشعرية لدعم القواعد النحوية بحسب ما نقله عنه البغدادي في خزانته، هي مسألة جواز الإخبار بالمعرفة عن النكرة في الاختيار لا في

---

(١) ديوان الأسود بن يعفر: ٤٥.

(٢) يُنظر: خزانة الأدب: ٣٠٣/١١.

(٣) ديوان لبيد بن أبي ربيعة: ٣٠.

(٤) يُنظر: خزانة الأدب: ٣٠٤/١١، وشرح التسهيل: ٩٩/٤.

الاضطرار شرط كون النكرة غير صفة محضة، مستدلًا على ذلك بعدة شواهد شعرية مسموعة عن العرب، منها قول حسان بن ثابت(١):

كـــأنّ سُـــلافةً فـــي بيـــت رأس يكـــون مِزاجَهـــا عَسَـــلٌ ومـــاءُ

فجعل (مزاجها) وهو معرفة خبر (كان) و(عسل) أسمها وهي نكرة.

ومثله قول القطامي(٢):

قِفـــي قَبْـــلَ التَّفَـــرُق يَـــا ضُـــباعَا وَلَـــا يَـــكُ مَوْقِـــفٌ مِنْـــكِ الوَداعـــا

فأخبر بالمعرفة عن النكرة مختارًا لا مضطرًا لتمكنه من أن يقول: (ولا يك موقفي منك الوداعا)(٣).

والواضح على نهج ابن مالك هذا أنَّهُ يقبل بالتوسع في اللغة اعتمادًا على المسموع من كلام العرب المنظوم، وعدم التقييد بالقياس الذي يجعل اللغة في قوالب ضيقة محدودة لا يمكن الاتساع في اللغة من خلالها.

وكذلك نقل البغدادي عن ابن مالك احتجاجه على مجيء كلمة (أي) حالًا في غير معناها المعتاد شرط دلالتها على الكمال، مخالفًا بذلك ما قيل عنها بأنَّها قد ترد موصولة أو شرطية، أو صفة لنكرة، أو منادى(٤).

مستندًا في ذلك إلى شاهد شعري يقول فيه الشاعر(٥):

فأَوْمَـــأْتُ إيمـــاءً خَفِيّـــا لحَبْتَـــرٍ وللهِ عَيْنَـــا حَبْتَـــرٍ أيُّمَـــا فَتَـــى

---

(١) ديوان حسان بن ثابت: ١٤٠.

(٢) ديوان القطامي: ٢٢٨.

(٣) يُنظر: خزانة الأدب: ٢٨٥/٩، وشرح التسهيل: ٣٥٦/١.

(٤) يُنظر: خزانة الأدب: ٣٧٢/٩، وارتشاف الضرب: ١٠٣٦/٢-١٠٣٧.

(٥) ديوان الراعي النميري: ٣٦.

ففي هذا الشاهد (أيما) حالًا من (حبتر). عند ابن مالك وعلَّة ذلك دلالتها على كمال الصفة في (حبتر)[١]. ومن خلال هذا الشاهد تبرز توجيهات ابن مالك في رفض التفسيرات التقليدية التي تعطي لكلمة (أي). وظائف نحوية متعددة لا تتفق مع دلالتها الأصلية. معتبرًا أنَّ استخدامها في هذا الشاهد يثبت خصوصية ودقة معناها ودلالتها على الحالية لكونها دلت على هيئة الكمال لصاحب صفة الكمال وهو (حبتر).

ويؤكد احتياجه هذا على أهمية الاستدلال بالنصوص الشعرية التي تعكس استعمال اللغة الحقيقي. والذي يسهم في ترسيخ قواعد النحو وفق الواقع اللغوي المعنوي بعيدًا عن النظريات المجردة عن المعنى الدلالي.

الخاتمة:

الحمدُ لله الذي بنعمتهِ تتم الصالحات، وبفضله تشرق غايات الباحثين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين. وبعد: فإنَّ هذا البحث الموسوم(السماع النحوي عند ابن مالك في خزانة الأدب للبغدادي: دراسة في الشواهد القرآنية والحديثية والشعرية).

قد سعى إلى الوقوف على منهج ابن مالك في بناء القاعدة النحوية من خلال تتبع الشواهد التي أوردها البغدادي في خزانة الأدب.

وقد تبين من خلال هذا البحث أنَّ السماع عند ابن مالك كان أصلًا راسخًا جعلهُ مقدمًا على القياس رافضًا حصر العربية في قوالب جامدة، أو الاعتماد على النظريات التجريدة الخالية من البعد الدلالي؛ لما في ذلك تقليص لمرونة اللغة العربية واتساعهما.

ومن أبرز النتائج التي توصل إليها البحث:

١- إنَّ ابن مالك يُعدُّ من أعلام النحو الذين أولوا السماع مكانة عالية، وجعلوه أساسًا للقياس، مما منح القاعدة النحوية أصالة ومرونة.

٢- إنَّ موقفه من القياس لم يكن رفضًا مطلقًا، بل قبولًا منضبطًا حين يوافق السماع ويعضده.

---

(١) يُنظر: خزانة الأدب: ٣٧٢/٩، وشرح الكافية: ٢٨٦/١، وشرح التسهيل: ٣١٥/٣.

٣- إنَّ البغدادي في خزانة الأدب قد جمع ذخائر اللغة العربية وشواهدها النفيسة، فكان كتابه بحق خزانة زاخرة بالقرآن الكريم، والحديث الشريف، والشعر العربي، وأراد أئمة اللغة والنحو.

٤- إنَّ منهج ابن مالك كما عرضه البغدادي يمثل التقاء بين النظرية والتطبيق، حيث تتجلى سعة العربية ومرونتها في الشواهد المحفوظة.

وبهذا أكون قد ختمتُ البحث بدراسة للشواهد القرآنية، والحديثية، والشعرية، وأهم النتائج التي توصلت إليها من خلال دراسة هذهِ الشواهد ثم ختم البحث بثبت للمصادر والمراجع التي اعتمدت عليها في إعداد هذا البحث.

أسأل الله تعالى أن يجعل عملي المتواضع هذا نافعًا، وأن يكتب له القبول، وما كان فيه من صواب فمن الله وحده، وما كان فيه من خطأ أو تقصير فمني ومن الشيطان، وأدعوا الله أن يوفقني وإياكم جميعًا لما فيه الخير والنجاح في الدنيا والآخرة، إنَّهُ ولي ذلك والقادر عليه.

المصادر والمراجع:

١- **ارتشاف الضرب من لسان العرب:** أبو حيان الأندلسي (ت:٧٤٥هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب: الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

٢- **إعراب القرآن:** أبو جعفر النحاس (ت:٣٨٣هـ)، وضع وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١ه.

٣- **أمالي ابن الشجري:** ضياء الدين، المعروف بابن الشجري (ت:٥٤٢هـ)، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ-١٩٩١م.

٤- **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك:** أبو محمد بدر الدين حسن المرادي المصري المالكي (ت:٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط١، ١٤٢هـ-٢٠٠٨م.

٥- **تفسير البيضاوي= أنوار التنزيل وأسرار التأويل:** ناصر الدين أبو سعيد البيضاوي (ت:٦٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي- بيروت، ط١، ١٤١٨هـ.

٦- **حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك:** أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت:١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

٧- **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب:** عبد القادر بن عمر البغدادي (ت:١٠٩٣هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ط٤، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

٨- **الخصائص:** أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت:٣٩٢هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتب، ط٤، د،ت.

٩- **ديوان الأسود بن يعفر:** طبعه: نوري حمودي القيسي، وزارة الثقافة والإعلام، مديرية الثقافة العامة- سلسلة كتب التراث.

١٠- **ديوان أمرؤ القيس:** أمرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكندي (ت:٥٤٥هـ)، اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة- بيروت، ط٢، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

١١- **ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي:** قدم له وشرحه: مجيد طراد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.

١٢- **ديوان حسان بن ثابت الأنصاري:** تحقيق: عبد الله سعد، دار المعرفة، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

١٣- **ديوان الراعي النميري:** شرح: د. واضح الصمد، دار الجيل، ط١، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.

١٤- **ديوان القطامي:** تأليف: عمير بن شييم التغلبي (ت:١٠١هـ)، دراسة وتحقيق: د. محمود الربيعي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠١م.

١٥- **ديوان لبيد بن ربيعة العامري:** لبيد بن ربيعة بن مالك أبو عقيل العامري (ت:٤١هـ)، اعتنى به: حمدو طماس، دار المعرفة، ط١، ١٤٢٥هـ-٢٩٩٤م.

١٦- **السبعة في القراءات:** أحمد بن موسى البغدادي (ت:٣٢٤هـ)، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط٢، ١٤٠٠ه.

١٧- **شرح أبيات مغني اللبيب:** عبد القادر بن عمر البغدادي (ت:١٠٩٣هـ)، تحقيق: عبد العزيز رباح- أحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث، بيروت، ط (ج١-٤)، الثانية: (ج٥-٨) الأولى.

١٨- **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك:** علي بن محمد بن عيسى الأشموني الشافعي (ت:٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط١٤١٩،١هـ-١٩٩٨م.

١٩- **شرح تسهيل الفوائد:** محمد عبد الله جمال الدين (ت:٦٧٢هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط١، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

٢٠- **شرح ديوان الحماسة:** أبو علي أحمد بن محمد المرزوقي الأصفهاني (ت:٤٢١هـ)، تحقيق: عزيز الشيخ، وضع فهارسه العامة: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

٢١- **شرح ديوان المتنبي:** أبو البقاء عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت:٦١٦هـ)، تحقيق: مصطفى السقا، إبراهيم الأبياري- عبد الحفيظ شلبي، دار المعرفة، بيروت.

٢٢- **شرح الرضي على الكافية:** رضي الدين الأستراباذي (ت:٦٨٦هـ)، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر.

٢٣- **شرح الشواهد الشعري في أمات الكتب النحوية:** محمد بن محمد شراب، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٧م.

٢٤- **شعر أبي حية النميري:** جمعه وحققه: د. يحيى الجبوري، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، ١٩٧٥م.

٢٥- **شعر أبي زيد الطائي:** جمعه وحققه: د. نوري حمودي القيسي، ساعد المجمع العلمي العراقي على نشره، مطبعة المعارف- بغداد، ١٩٦٧م.

٢٦- **شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح:** محمد بن عبد الله جمال الدين (ت:٦٧٢هـ)، تحقيق: د. طه محسن، مكتبة ابن تيمية، ط١، ١٤٠٥ه.

٢٧- **صحيح البخاري:** أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، دار اليمامة، دمشق، ط٥، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.

٢٨- **صحيح مسلم (الجامع الصحيح):** أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، تحقيق: أحمد بن رفعت بن عثمان حلمي القره حصاري، محمد عزت بن عثمان

الزعفران بولبوي، أبو نعمة الله محمد شكري بن حسن الأنصروي، دار الطباعة العامة، تركيا، ١٣٣٤هـ.

٢٩- **الكتاب:** عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر الملقب سيبويه (ت:١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

٣٠- **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل:** محمود بن عمربن أحمد الزمخشري (ت:٥٣٨هـ)، ضبطه وصححه ورتبه: مصطفى حسين أحمد، دار الريان للتراث بالقاهرة، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٣١- **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها:** أبو الفتح عثمان بن جني (ت:٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

٣٢- **معاني القرآن للنحاس:** أبو جعفر النحاس أحمد بن محمد (ت:٣٣٨هـ)، تحقيق: محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٩ه.

٣٣- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب:** عبد الله بن يوسف بن أحمد ابن هشام (ت:٧٦١هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك، محمد علي حمد الله، دار الفكر- دمشق، ط٦، ١٩٨٥م.

المفضليات: المفضل بن محمد بن يعلى بن سالم الضبي (ت:١٦٨هـ)، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، د. عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، ط٦.